الصباح AL-SABAH

الاحتلال ينقل لواء ناحال من رفح إلى بيت حانون

الأمم المتحدة توثق 136 غارة إسرائيلية على مستشفيات غزة

«وكالات» : أعلن الجيش الإسرائيلي أمس الثلاثاء أن قوات لواء ناحال أنهت مهمتها في رفح جنوبي قطاع غزة وسلّمت المهام إلى قوات اللواء 4 الاحتياطي أو ما يعرف باسم اللواء كيرياتي.

وأفاد جيش الاحتلال في بيان بأن قوات لواء ناحال ستنتقل لتنفيذ مهمة في منطقة بيت حانون شمالي قطاع غزة بعد 7 أشهر من القتال في رفح.

وقال الجيش إن قواته خاضت «15 عملية عسكرية في رفح على مدار الأشهر الماضية عثرت خلالها على الكثير من الوسائل القتالية ودمرت آلاف البنى التحتية الإرهابية»، وفق زعمه.

يأتي ذلك في ظل العملية الإسرائيلية المستمرة في شمال قطاع غزة منذ الخامس من أكتوبر الماضي بغرض تهجير السكان تنفيذا لما بات يعرف باسم «خطة الجنرالات».

يذكر أن لواء ناحال يعد من الألوية البارزة بالعمليات البرية الإسرائيلية في قطاع غزة، وكان الاحتلال قرر إبقاءه في خان يونس جنوبي القطاع رغم الانسحاب منها في أبريل الماضي، وذلك بهدف منع السكان من العودة إلى الشمال.

وكان الجيش الإسرائيلي أعلن انسحاب اللواء كيرياتي من جنوب قطاع غزة في 27 يناير الماضي، بعد أن خاض جنوده معارك شديدة مع المقاومة في المناطق الشمالية والشرقية لمدينة خان يونس.

من جهة أخرى أكدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان توثيق وقوع ما لا يقل عن 136 غارة على نحو 27 مستشفى و12 مرفقا طبيا آخر في قطاع غزة خلال حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على القطاع.

الاحتلال يشن عملية عسكرية على شمال غزة منذ أكتوبر الماضي

وقالت المفوضية إن نمط الاعتداءات الإسرائيلية على مستشفيات غزة والمدنيين وتعمدها يعتبر جرائم حرب، ويثير مخاوف بالغة، ويعكس تجاهلا صارخا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ويدفع نظام الرعاية الصحية إلى شفير الانهيار التام.

وأضافت -في تقرير خاص- أن مزاعم إسرائيل بشأن استخدام جماعات فلسطينية مسلحة المستشفيات غامضة وفضفاضة، وقدمت معلومات قليلة لإثبات إدعاءاتها، مؤكدة أن حجم الاعتداءات الإسرائيلية على مستشفيات غزة يعكس تجاهلا صارخا للقانون الدولي الإنساني.

وذكر التقرير أن الهجمات الإسرائيلية تسببت بدمار مروع في مستشفى كمال عدوان وتركت السكان دون رعاية، كما عُثر لاحقا على 3 مقابر جماعية وتم انتشال أكثر من 80 جثة.

كذلك، تحدث التقرير عن حالات تعذيب وسوء معاملة بمستشفى كمال عدوان، مشيرا إلى أن مصير مدير المستشفى الدكتور حسام أبو صفية غير معلوم.

وشدد على أن بعض الجثث التي انتشلت من مقابر مجمع الشفاء الطبي كانت لا تزال متّصلة بأجهزة القسطرة، مما يشير إلى أن القتلى كانوا من المرضى.

وأضافت المفوضية أنه من المرجح أن الجيش الإسرائيلي استخدم قنابل تزن ألفي رطل على مستشفيات غزة، مشيرة إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية فيها استهداف دقيق للأشخاص داخل المستشفيات.

كما قالت المفوضية إنها وثقت مقتل ممرضة متطوعة برصاصة في صدرها في مستشفى العودة بجباليا، مؤكدة على أهمية إجراء تحقيق مستقل ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي في غزة، وعلى وجوب إطلاق سراح جميع أفراد الطواقم الطبية المعتقلين تعسفيا على الفور.

من جهته، قال المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فيليب لازاريني، في منشور على منصة إكس، إن 258 موظفا يعملون في غزة مع الوكالة قضوا منذ بداية الحرب.

وأضاف أنه تم تسجيل ما يقرب من 650 حادثة ضد مباني ومرافق الوكالة، مشيرا إلى أن 745 شخصا على الأقل قتلوا في ملاجئ الأونروا أثناء سعيهم للحصول على حماية الأمم المتحدة، في حين أصيب أكثر من 2200 شخص داخل مرافق الوكالة منذ بداية الحرب.

وأشار لازاريني -أيضا- إلى أن أكثر من ثلثي مباني الوكالة تضررت أو دمرت منذ بداية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وكانت معظمها تستخدم مدارس للأطفال قبل الحرب.

وبدعم أميركي ترتكب إسرائيل منذ 7 أكتوبر 2023، إبادة جماعية في غزة خلفت نحو 154 ألف شهيد وجريح فلسطيني، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 11 ألف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة قتلت عشرات الأطفال والمسنين، في إحدى أسوأ الكوارث الإنسانية بالعالم.

من ناحية أخرى أكد إعلام إسرائيلي أمس الثلاثاء أن وزير المالية بتسلئيل سموتريتش أثار غضب عائلات الأسرى في قطاع غزة عندما قال لها إنه لا يستطيع أن يعدها بإعادة أبنائها أحياء، وذلك في استهتار جديد بحياتهم.

وقالت القناة الـ12 الإسرائيلية إن الحدث وقع خلال لقاء سموتريتش مع أفراد من عائلات المحتجزين الأسبوع الماضي.

وأضافت أنه خلال اللقاء قال سموتريتش لفرد من عائلة أحد المحتجزين إنه «لا يستطيع أن يعده باستعادته حيا»، وذلك بعد أن صرخ في وجهه ذلك الفرد بأن «المحتجزين الأحياء ليس لديهم وقت».

وأشارت القناة إلى أنه في ظل التصريحات العلنية لسموتريتش بمعارضته صفقة تبادل طلب أهالي الأسرى الإسرائيليين مقابلة الوزير، في محاولة للتوضيح له أن إصراره سيكلفهم حياة أحبائهم.

ولفتت إلى أن أفراد أهالي المحتجزين الذين شاركوا في اللقاء خرجوا مصدومين من حديث سموتريش، وقالوا إن ادعاءه بأن «إطلاق سراح الإرهابيين (يقصد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية) سيؤدي إلى 7 أكتوبر آخر هو كلام ديماغوجي»، وفق وصفهم.

وردّ مكتب سموتريتش على تقرير القناة بالقول إن «الوزير ملتزم بإعادة المختطفين، ويعمل على تحقيق هذه الغاية إلى جانب الحرب حتى الانتصار على حماس وتدميرها»، بحسب تعبيره.

ويعارض سموتريتش أي اتفاق لتبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في قطاع غزة.

ولأكثر من مرة تعثرت مفاوضات تبادل الأسرى التي تُجرى بوساطة قطرية مصرية أميركية جراء إصرار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على عرقلة التوصل إلى اتفاق.

غارات أمريكية وبريطانية على صنعاء.. واستهداف وزارة الدفاع ومعسكرات للحوثيين

غارات سابقة على صنعاء

«وكالات» : تعرضت صنعاء أمس الثلاثاء لغارات أميركية بريطانية شملت مواقع حوثية عدة. وفيما نفت إسرائيل شن أي ضربات على اليمن، ذكرت مصادر للعربية والحدث أن غارات أميركية وبريطانية استهدفت صنعاء وتحديدا مجمع العرضي الأمني ومعسكر سلاح الصيانة وسط صنعاء ومقر وزارة الدفاع لثلاث غارات ومقر معسكر الفرقة الأولى مدرع سابقا بصنعاء كما شملت الغارات أيضا مجمع 22 مايو بمديرية الثورة بصنعاء.

وذكرت قناة المسيرة الفضائية التابعة لجماعة الحوثي، أن 10 غارات استهدفت مجمع 22 مايو بمديرية الثورة وغارتين على مجمع العرضي بمديرية الصافية».

وأشارت إلى أن غارة استهدفت الجمعة الماضي حديقة 21 سبتمبر -الفرقة سابقا- بمديرية معين بالعاصمة صنعاء».

الى ذلك، يستمر التصعيد بين إسرائيل وجماعة الحوثي، أمس الثلاثاء، وتبنت جماعة الحوثي، في بيان، هجومين صاروخيين على إسرائيل خلال الليل. كما أعلنت عن استهداف حاملة الطائرات الأمريكية «يو إس إس هاري ترومان» بعدد من الصواريخ المجنحة والطائرات المسيرة.

وقال بيان جماعة الحوثي إنها «نفذت عمليتين عسكريتين نوعيتين، في يافا وجنوب القدس بصاروخين حققا هدفيهما»، مضيفة أن «العملية الأولى استهدفت مطار بن غوريون بصاروخ باليستي فرط صوتي نوع فلسطين2-».

وأضاف البيان أن «العملية المشتركة نفذت بعدد كبير من المسيرات والصواريخ المجنحة أثناء تحضير القوات الأمريكية لشن هجوم جوي» على اليمن.

وفي ساعة مبكرة من صباح الثلاثاء، قال الجيش الإسرائيلي إنّ «سلاح الجو الإسرائيلي اعترض صاروخا أطلق من اليمن قبل أن يخترق الأراضي الإسرائيلية».

وذكرت خدمة إسعاف «نجمة داود الحمراء» أنها لم تتلق أي تقارير عن سقوط ضحايا حتى الآن. والسبت، اعترضت إسرائيل صاروخا مماثلا أطلق من اليمن.

وفي وقت سابق، أفادت مصادر بأن جماعة الحوثي أطلقت صاروخين باليستيين من اليمن باتجاه وسط إسرائيل. وأشار مراسلنا إلى أن صفارات الإنذار دوت في مناطق واسعة من إسرائيل، مشيراً إلى سقوط شظايا صاروخ حوثي بمنطقة «حاريش» وسط إسرائيل وبيت شيمش قرب القدس.

قبل ذلك شن الطيران الأمريكي والبريطاني غارتين على مواقع بالحديدة، وأفادت مصادر بأن الضربات استهدفت المواقع التي أطلقت منها جماعة الحوثي الصواريخ في مديرية التحيتا جنوب الحديدة.

وأضاف أن الطيران استمرّ بالتحليق جنوباً وشن غارتين على الأماكن التي أطلق منها الحوثيون صواريخ باتجاه البحر.

هذا وانتقدت روسيا الضربات الجوية التي تقوم بها إسرائيل والتحالف الدولي في اليمن، وقال ممثل موسكو الدائم لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا إن الأعمال العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة تعد تصعيدا متعمدا.

وأضاف خلال جلسة مجلس الأمن أن هذا النهج أدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين اليمنيين، وخلّف دمارا هائلا.

بدورها دعت ممثلة الولايات المتحدة لدى مجلس الأمن جماعة الحوثي لترك سلوكها «المقوض للاستقرار» في المنطقة، بالتزامن مع التصعيد الأخير بين إسرائيل والحوثيين.

كما توعد المندوب الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة داني دانون الحوثيين بالقضاء عليهم، إذا حاولوا المساس بأمن إسرائيل، كما طالبهم دانون بضرورة تذكر ما حدث لحماس وحزب الله وبشار الأسد.

أما مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشرق الأوسط خالد الخياري، فقد أدان الهجمات المتكررة في إسرائيل واليمن والبحر الأحمر. الخياري وصف هذا التصعيد بين الأطراف المتنازعة بالمزعزع للاستقرار.

وتصاعدت حدة الهجمات بين الحوثيين وإسرائيل في الأيام الأخيرة بعدما شنت الأخيرة غارات جوية على مناطق يسيطر عليها الحوثيون في اليمن.

ويسيطر الحوثيون على أجزاء كبيرة من اليمن منذ استيلائهم على صنعاء وإطاحة الحكومة عام 2014. وصعد الحوثيون من هجماتهم منذ اتفاق وقف إطلاق النار في نوفمبر الماضي بين إسرائيل وحزب الله في لبنان.

وشنت إسرائيل أيضا غارات على اليمن، بما في ذلك استهداف مطار صنعاء الدولي الخميس.

والي الخرطوم : اصطفاف الشعب خلف القوات المسلحة أفشل خطط «الدعم السريع»

«وكالات» : قال والي ولاية الخرطوم أحمد عثمان حمزة إن اصطفاف الشعب السوداني خلف القوات المسلحة في قتالها «الدعم السريع» قلب الموازين وخلط حسابات هذه المليشيا وداعميها.

وذكر حمزة -في مقابلة مع وكالة الأناضول- أن الشعب السوداني يقف خلف القوات المسلحة، ويتطوع أفراده للقتال بجانب الجيش فيما يعرف بالمقاومة الشعبية.

وقال أيضا إن وقوف الشعب السوداني خلف جيشه أجبر المجتمع الدولي على سماع صوت الحكومة السودانية.

وأفاد حمزة أن الحكومة تعرضت لهجوم مباغت في 15 أبريل 2023 عندما هاجمت مليشيا الدعم السريع مدينة الخرطوم وتموضعت فيها، واقتحمت القصر الرئاسي، وقتلت حرس رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان.

وقال إن الجيش السوداني والحكومة استطاعا امتصاص الصدمة الأولى، كما استطاعت الحكومة استعادة توازنها، وتعاملت مع الموضوع كتمرد مدعوم وكان لا بد من الحسم العسكري.

ورغم فرض من أسماها «المليشيا» حصارا على مؤسسات الدولة، أفاد حمزة أن ذلك لم يثن القوات المسلحة والقطاعات المدنية عن القيام بواجبها.

أشار حمزة إلى أنه عندما فشل مخطط «المليشيا» لاختطاف الدولة توجهت نحو إجبار المواطنين على إخلاء منازلهم، مما أدى إلى نزوح كبير جدا لم يشهده السودان في تاريخه الحديث.

والي الخرطوم أحمد عثمان حمزة

وقال إن «مليشيا» الدعم السريع ارتكبت مجازر بحق المواطنين الذين تمسكوا بمنازلهم، والذين كان مصيرهم القتل أو الإرهاب، ولم يسلم من ذلك حتى الأطفال.

كما استهدفت «المليشيا» المؤسسات المدنية بالتدمير والخراب والاحتلال، وكذلك القطاعات الحيوية مثل قطاع الماء والكهرباء وقطاع الصحة، ومنعت العاملين عن القيام بعملهم، ونهبت الأسواق والبنوك.

وعن سبب إطالة المعركة، قال حمزة إن «المليشيا» كانت تمتلك معدات حرب المدن، وتمترست في مواقع كالبنايات العالية ونشرت قناصيها، وحفرت خنادقها، وأغلقت الجسور لمنع انقضاض القوات المسلحة عليها.

وأشار حمزة إلى أن «مليشيا» الدعم السريع أجهضت كل محاولة لإيقاف الحرب خلال الفترة الماضية، إذ وافقت الحكومة على 3 هدن خرقتها «المليشيا» واستغلتها لترتيب صفوفها وتهريب قادتها والحصول على الإمداد والسلاح. ومنها اتفاق جدة الذي وقّع في مايو/أيار 2023 ورعته السعودية والولايات المتحدة، ويضم 3 شروط حاكمة و21 التزاما يطبق فوريا، ويشترط على المليشيا الانسحاب من منازل المواطنين وعدم التمدد، لكنها لم تلتزم ببنود الاتفاق.

وذكر والي الخرطوم أن «مليشيا» الدعم السريع استهدفت العاصمة بشكل خاص، مما أجبر أعدادا كبيرة من المواطنين على النزوح داخل الخرطوم والاستقرار في محافظة كرري بأم درمان، الواقعة شمال غرب العاصمة.

وقال إن حكومة ولاية الخرطوم تبنت خطط إعمار العاصمة، وبدأت بإعمار المناطق المدمرة وإعادة الخدمات فيها، مما أثار استياء المليشيا «فأصبحت تستهدف المناطق الآمنة التي نخطط لإعادة الناس إليها ويقصفونها بالمدافع يوميا».

وأشار حمزة إلى أن أمام الحكومة تحديات كبيرة للقيام بواجبها تجاه المواطنين الذين فضلوا البقاء في منازلهم، وكذلك أمام النازحين الذين استقروا في محافظة كرري بأم درمان.

وقال: «ترتكز خطة الحكومة بعد دحر المليشيا من تلك المناطق على إعادة الخدمات وتهيئة الأجواء لعودة المواطنين إلى منازلهم، ورفع الجثث».

وأشار إلى تبني حكومة ولاية الخرطوم خطط إعادة إعمار العاصمة على 3 مستويات قصيرة ومتوسطة وطويلة، وبعد تحرير كل منطقة بالولاية يتم تطهيرها وتعقيمها وإعادة الخدمات فيها رغم الدمار الكبير، ثم الانتقال إلى المرحلتين بعدها.

وأضاف حمزة أنه ورغم ضعف استجابة المجتمع الدولي للاحتياجات الإنسانية، فإن المواطنين حاليا في مواقع النزوح والإيواء ينعمون بخدمات الأكل والشرب والعلاج بتكافل المجتمع السوداني.

وكانت قوات الدعم السريع قد شكلت عام 2013 قوة تابعة لجهاز الأمن والمخابرات، لمحاربة المتمردين على الحكومة في دارفور غربي السودان، ثم لحماية الحدود وحفظ النظام.

وبعد الإطاحة بالرئيس عمر البشير عام 2019، شاركت قوات الدعم السريع في السلطة عبر تقلد قائدها محمد حمدان دقلو (حمديتي) منصب نائب رئيس مجلس السيادة، قبل أن تنقلب على الحكومة وتعلن الحرب في أبريل 2023.

ومنذ ذلك الحين خلّفت الحرب بين الجيش والدعم السريع أكثر من 20 ألف قتيل، وما يزيد على 14 مليون نازح ولاجئ، وفق الأمم المتحدة والسلطات المحلية، بينما قدر بحث لجامعات أميركية عدد القتلى بنحو 130 ألفا.

وتتصاعد دعوات أممية ودولية لإنهاء هذه الحرب بما يجنب السودان كارثة إنسانية بدأت تدفع ملايين إلى المجاعة والموت جراء نقص الغذاء بسبب القتال الذي امتد إلى مناطق كثيرة داخل البلاد.

لأول مرة بتاريخ كوريا الجنوبية.. محكمة تصدر مذكرة اعتقال بحق الرئيس «المعزول»

رئيس كوريا الجنوبية يون سوك يول

«وكالات» : أصدرت محكمة في كوريا الجنوبية مذكرة اعتقال بحق الرئيس «المعزول» يون سوك يول، وفق ما أفاد محققون، الثلاثاء، وذلك بسبب محاولته الفاشلة في وقت سابق من هذا الشهر فرض الأحكام العرفية في البلاد.

وقال بيان لفريق التحقيق المشترك الذي يضم مكتب تحقيقات الفساد والشرطة ووزارة الدفاع، إن مذكرة البحث والاعتقال التي طلبها للرئيس يون سوك يول «صدرت هذا الصباح» عن محكمة منطقة سيول الغربية.

وأضاف البيان: «لم يتم تحديد جدول زمني للإجراءات اللاحقة».

واعتبر يون كاب كيون محامي الرئيس الكوري الجنوبي الثلاثاء أن مذكرة الاعتقال «غير قانونية وباطلة».

وقال كيون في بيان أرسله إلى وكالة «فرانس برس» إن «مذكرة الاعتقال ومذكرة التفتيش والاحتجاز الصادرة بناء على طلب هيئة لا تملك سلطة تحقيق، هي غير قانونية وباطلة»، مضيفا أن الهيئة «تفتقر إلى سلطة التحقيق».

وهذه هي المرة الأولى في تاريخ كوريا الجنوبية يتم فيها اتخاذ مثل هذه الإجراءات القانونية بحق رئيس خلال ولايته، حيث لا يزال يون سوك يول في منصبه رسميا بانتظار بت المحكمة الدستورية بقرار عزله من قبل البرلمان في 14 ديسمبر.

لكن الرئيس موقوف حاليا عن العمل، ومن المتوقع أن تثبت المحكمة الدستورية قرار إقالته أو تلغيه بحلول منتصف يونيو.

وفاجأ يون البلاد في 3 ديسمبر بإعلانه فرض الأحكام العرفية وإرساله الجيش إلى البرلمان.

لكنه اضطر إلى التراجع عن قراره بعد ساعات قليلة تحت ضغط من النواب وآلاف المتظاهرين.

ورفض المدعي العام السابق البالغ 64 عاما ثلاث مرات المثول أمام المحققين لاستجوابه، ما أدى إلى طلب إصدار مذكرة الاعتقال بحقه الاثنين.

واستمر إعلان يون لحالة الطوارئ العسكرية ست ساعات فقط، لكنه أدى إلى اضطرابات سياسية ضخمة، وأوقف الدبلوماسية عالية المستوى وزعزع الأسواق المالية. وأرسل يون مئات من الجنود ورجال الشرطة إلى البرلمان لعرقلة التصويت على مرسومه، لكن عددا كافيا من أعضاء البرلمان تمكنوا من دخول قاعة الجمعية لإلغاء المرسوم بالإجماع.

وجادل يون بأن مرسومه كان تصرفا شرعيا من أجل الحكم، واصفا إياه بالتحذير لحزب المعارضة الليبرالي الرئيسي الحزب الديمقراطي، الذي وصفه بأنه «وحش» و«قوى معادية للدولة»، مشيرا إلى أنه استخدم أغلبيته التشريعية للإطاحة بكبار المسؤولين، وتقويض ميزانية الحكومة، وادعى أنه يتعاطف مع كوريا الشمالية.